

## تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي شركة ظفار للتأمين ش.م.ع.ع

### الرأي

لقد دققنا القوائم المالية المرفقة لشركة ظفار للتأمين ش.م.ع.ع ("الشركة")، التي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق ملكية المساهمين وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وإيضاحات عن القوائم المالية بما في ذلك ملخص عن السياسات المحاسبية الرئيسية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

### أساس الرأي

لقد أنجزنا تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. يتضمن قسم مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الوارد في تقريرنا وصفاً مُستفيضاً لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير. نحن مؤسسة مستقلة عن الشركة وفقاً لميثاق أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين ("ميثاق أخلاقيات المحاسبين")، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لميثاق أخلاقيات المحاسبين. وفي اعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً نستند إليه في إبداء رأينا.

### مسائل التدقيق الرئيسية

إن مسائل التدقيق الرئيسية تمثل تلك المسائل التي كانت، في حكمنا المهني، ذات أهمية أكثر في تدقيقنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه المسائل في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها. تم اختيار مسائل التدقيق الرئيسية من ضمن المسائل التي تم إبلاغها إلى الأطراف المكلفة بالحوكمة، ولكنها لا تمثل بالضرورة كافة المسائل التي تم مناقشتها معها. علماً بأن إجراءات تدقيقنا المتعلقة بتلك المسائل الرئيسية قد تم تصميمها في سياق تدقيقنا للقوائم المالية ككل، ونحن لا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه المسائل.

### احتياطي المطالبات القائمة

نود الإشارة إلى الإيضاح رقم ٢٠ من القوائم المالية الذي يبين إجمالي مخصص احتياطي المطالبات القائمة قدره ١٠١,٤٨١,٨٤٥ ريال عماني وصافي مخصص قدره ٢٠,٤٠٤,٧٨٣ ريال عماني. بالنظر إلى مستوى انعدام الموضوعية في تقدير أثر أحداث المطالبات التي وقعت ولكن تبقى نتيجتها النهائية غير مؤكدة، فإن المخاطر المتعلقة بتقدير التزامات احتياطي المطالبات القائمة بما في ذلك المطالبات المحتملة وغير المفصح عنها تعتبر مجالات أحكام رئيسية بالنسبة للإدارة.

إن التغيرات الطفيفة في الافتراضات المستخدمة لتقييم الالتزامات، لا سيما تلك المتعلقة بمبلغ وتوقيت المطالبات المستقبلية، يمكن أن تؤدي إلى تأثير جوهري على تقييم التزامات التأمين. تتضمن الافتراضات الرئيسية التي تقوم عليها حسابات الاحتياطيات نسب الخسارة وتقديرات تواتر وشدة المطالبات.

## تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي شركة ظفار للتأمين ش.م.ع.ع (تابع)

### مسائل التدقيق الرئيسية (تابع)

### احتياطي المطالبات القائمة (تابع)

يعتمد تقييم التزامات التأمين على بيانات دقيقة عن حجم ومبلغ ونموذج المطالبات الحالية والسابقة نظرا لأنها غالبا ما تُستخدم لتكوين توقعات حول المطالبات المستقبلية. وإن كانت البيانات المستخدمة في احتساب التزامات التأمين أو تكوين أحكام حول الافتراضات الرئيسية غير مكتملة ودقيقة، يمكن عندئذ أن ينشأ تأثير جوهري على تقييم التزامات التأمين.

وتزداد حدة مخاطر الأخطاء الجوهرية نظرا لعدم اليقين والتقلبات في بيئة المطالبات الحالية، لذلك فإن احتياطي المطالبات القائمة يُمثل مسألة تدقيق رئيسية.

### ردنا

لقد قمنا بفحص العملية التي تستخدمها الإدارة لتقدير الالتزامات المتعلقة باحتياطي المطالبات القائمة وحصة شركات إعادة التأمين ذات الصلة. وتضمنت إجراءاتنا فهم واختبار الفاعلية التشغيلية لمراقبة عملية تسوية المطالبات وتكوين احتياطياتها، بما في ذلك مراقبة اكتمال ودقة تقديرات المطالبات التي تم قيدها. لقد أجرينا اختبارات شاملة على المبالغ المدرجة لعينة من المطالبات التي تم الاخطار بشأنها. وقمنا بتقييم مدى اكتمال ودقة البيانات والافتراضات الرئيسية المستخدمة ونتائج اختبار مدى كفاية التزام التأمين. كذلك، فقد تأكدنا من أن يكون الاحتياطي المقرر إنشاؤه للمطالبات المحتملة وغير المفصح عنها يستند إلى التقرير الاكتواري المُستلم من الخبير الاكتواري المستقل. كما قمنا بتقييم مدى كفاية إفصاحات الشركة في هذا الصدد.

### ذمم مدينة عن عقود التأمين وإعادة التأمين

نود الإشارة إلى الإيضاح رقم ١٣ من القوائم المالية. لدى الشركة صافي ذمم مدينة كبيرة من عقود التأمين وإعادة التأمين مقابل وثائق أقساط تأمين مكتتبة بقيمة ٨،٠٧١،٨٤٣ ريال عماني. بالنسبة للشركات التي تتعرض لضغوط مالية بسبب تباطؤ الأعمال التجارية، هناك مخاطر بشأن إمكانية استرداد هذه الأرصدة. لذلك، فإن الذمم المدينة عن عقود التأمين وإعادة التأمين تُمثل مسألة تدقيق رئيسية.

### ردنا

تضمنت إجراءات تدقيقنا اختبار أنظمة رقابة الشركة على عمليات تحصيل أقساط التأمين وذمم التأمين المدينة، واختبار استلام النقد بعد نهاية السنة، واختبار مدى كفاية مخصصات الشركة مقابل الذمم المدينة لعقود التأمين من خلال تقييم افتراضات الإدارة، مع الأخذ في الاعتبار البيانات المتاحة خارجيا حول مخاطر الائتمان التجاري ومعرفتنا بتجربة الديون المعدومة الحديثة. كما أخذنا في الاعتبار مدى كفاية إفصاحات الشركة حول درجة التقدير الكامنة في عملية التوصل إلى تحديد المخصص.

### الاستثمارات

نود الإشارة إلى الإيضاحات رقم ٨/أ و ٨/ب و ٨/ج و ٨/د من القوائم المالية والتي تبين أن جزء كبير من أموال الشركة يتم استثماره في أدوات مالية تتكون من استثمارات متاحة للبيع وشركات زميلة بطريقة حقوق الملكية واستثمارات محتفظ بها للتجارة واستثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق بقيمة ٣،٨٥٥،٤٦١ ريال عماني و ٢،٦٠٥،٩٣٧ ريال عماني و ٤٠٢،١٤١ ريال عماني و ٦،١٢٣،٨٠٠ ريال عماني على التوالي. تقوم الشركة بقياس الاستثمارات المتاحة للبيع بقيمتها العادلة، ويتم إدراج تغيراتها في الدخل الشامل الآخر. كذلك، يتم إجراء مراجعة انخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع ويتم قيد تغيرات انخفاض القيمة، إن وجدت، عندما يكون هناك انخفاض كبير أو مُطول في القيمة العادلة دون تكلفتها. فيما يتعلق بالشركات الزميلة بطريقة حقوق الملكية، تقوم الشركة بقيد حصتها من الأرباح أو الخسائر استنادا إلى القوائم المالية المدققة. وتقوم الشركة بتقييم استثماراتها المحتفظ بها للتجارة بقيمتها العادلة المُتحصل عليها من أسواق الأوراق المالية المعنية التي تستثمر فيها وتراقب العوامل التي تؤثر على أسعار حركة الأسهم بشكل منتظم. قامت الشركة بقيد الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق بالتكلفة وأي تغيير في القيمة العادلة يتم ادراجه ضمن قائمة الدخل الشامل.



## تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي شركة ظفار للتأمين ش.م.ع.ع (تابع)

### مسائل التدقيق الرئيسية (تابع)

#### الاستثمارات (تابع)

بما أن الاستثمار يُشكّل، بصورة إجمالية، مبلغًا كبيرًا في قائمة المركز المالي، فقد تمّ اعتبار أنّ تقييم هذه الاستثمارات يُمثّل مسألة تدقيق رئيسية.

#### رؤنا

عند تدقيق الاستثمارات المتاحة للبيع والشركات الزميلة بطريقة حقوق الملكية والاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة والاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، قمنا بتقييم العمليات وأنظمة الرقابة الرئيسية المتعلقة بتقييم هذه الأدوات المالية. كذلك، قمنا بإجراء اختبار تقييم على عينة من هذه الاستثمارات، ومراجعة السياسات الاستثمارية للشركة وتقييم مدى كفاية مبالغ انخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع، والاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، وحصة الأرباح أو الخسائر للشركات الزميلة بطريقة حقوق الملكية. كما أخذنا في الاعتبار ما إذا كانت الإفصاحات المتعلقة بهذه الاستثمارات تتفق مع متطلبات الإفصاح ذات الصلة.

#### الإقرار بالإيرادات والإيرادات غير المكتسبة

نودّ الإشارة إلى الإيضاح ٢٨ من القوائم المالية والذي يُبين أن الشركة حققت صافي إيرادات أقساط بقيمة ١٩,٥٢١,٧٢٠ ريال عماني خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. بالإضافة إلى ذلك، فإن لدى الشركة إيرادات أقساط مؤجلة استنادا إلى لوائح الهيئة العامة لسوق المال التي تتطلب تأجيل أقساط التأمين غير المنتهية بناء على طريقة ٣٦٥/١. ونظرًا لخطر وجود أخطاء جوهرية تتعلق بعملية الإقرار بالإيرادات أقساط التأمين والأحكام التي ينطوي عليها تأجيل الأقساط غير المكتسبة بما يتفق مع انتهاء المخاطرة، فهي تُعتبر مسألة تدقيق رئيسية.

#### رؤنا

تضمنت إجراءاتنا تقييمًا لعملية تصميم أنظمة الرقابة على قيد أقساط التأمين وتحصيلها، واختبار فاعليتها التشغيلية. وقد أجرينا اختبار التفاصيل على عينة من الوثائق، كما استخدمنا إجراءات تحليلية لتقييم اكتمال إيرادات أقساط التأمين. كذلك قمنا باختبار الحسابات وأخذنا في الاعتبار مدى كفاية مخصص أقساط التأمين غير المكتسبة بما يتوافق مع انقضاء المخاطر. كما قمنا بمقارنة أقساط التأمين غير المكتسبة المتوفرة مقابل المستوى المطلوب بموجب لوائح الهيئة العامة لسوق المال. كذلك قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاح عن إقرار الإيرادات والإيرادات غير المكتسبة في القوائم المالية.

#### الدعوى القضائية

نودّ الإشارة إلى الإيضاح رقم ٤٠ من القوائم المالية والذي يُبين أن الشركة أقامت دعوى مدنية وجنائية مختلفة ضد كبار مدراءها التنفيذيين السابقين. وقد أقام البعض من هؤلاء المدراء التنفيذيين دعوى مضادة أمام المحاكم المدنية والعمالية في سلطنة عمان. ونظرًا لمستوى انعدام الموضوعية وعدم اليقين بشأن النتيجة النهائية لهذه الدعوى، فإن المخاطر المتعلقة بتقدير الالتزام تُمثّل مجال أحكام رئيسية بالنسبة للإدارة.

#### رؤنا

لقد فحصنا الاتفاقات والعقود والتعاملات المعنية مع الموظفين السابقين، والمخصصات التي تمّ تكوينها في السجلات المحاسبية والأحكام المؤقتة والنهائية الصادرة عن المحاكم. كما حصلنا على خطاب المحامين الخارجيين الذي يؤكد وضعية الدعوى القضائية كما في تاريخ قائمة المركز المالي وتأكدنا، بالتالي، من مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية للشركة.

## تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي شركة ظفار للتأمين ش.م.ع.ع (تابع)

### مسائل التدقيق الرئيسية (تابع)

#### المعلومات الأخرى

تتحمل الأطراف المكلفة بالحوكمة والإدارة المسؤولية عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠١٨ ولكنها لا تشمل القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات حولها. وقد حصلنا على المعلومات التالية قبل تاريخ تقرير تدقيقنا، ونتوقع الحصول على التقرير السنوي المنشور لسنة ٢٠١٨ بعد تاريخ تقرير تدقيقنا:

- تقرير رئيس مجلس الإدارة
- تقرير مناقشة وتحليل الإدارة

إن رأينا حول القوائم المالية لا يشمل المعلومات أخرى، ونحن لا نقدم خلاصة من أي نوع بشأن أي ضمانات حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى والتحقق أثناء قراءتنا، مما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعرفة التي حصلنا عليها في عملية التدقيق، أو تبدو بشكل آخر أنها تحتوي على أخطاء جوهريّة. وإن خُصنا استنادا إلى العمل الذي أنجزناه، إلى أن هناك خطأ جوهرياً في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مُطالبون بذكر ذلك في تقريرنا. وليس لدينا ما نذكره في هذا الشأن.

#### مسؤولية الإدارة والأطراف المكلفة بالحوكمة عن القوائم المالية

إن إدارة الشركة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بطريقة عادلة طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من أي أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح بحسب الاقتضاء عن المسائل المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة ما لم تكن الأطراف المكلفة بالحوكمة تعتزم تصفية الشركة أو وقف العمليات أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي غير القيام بذلك.

تتحمل الأطراف المكلفة بالحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

#### مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أي أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وعن إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. علماً بأن التأكيد المعقول يمثل تأكيداً على مستوى عالٍ من الضمان، ولكنه لا يمثل ضماناً بأن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستتمكن دائماً من كشف الأخطاء الجوهرية عند وجودها. حيث يمكن للأخطاء أن تنشأ عن الغش أو الخطأ، وهي تُعتبر جوهريّة إذا كان يُتوقع منها بشكل معقول أن تؤثر فردياً أو كلياً على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون استناداً إلى هذه القوائم المالية.



## تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى الأفاضل/ مساهمي شركة ظفار للتأمين ش.م.ع.ع (تابع)

### مسؤولية مراقب الحسابات عن تدقيق القوائم المالية (تابع)

كجزء من عملية التدقيق التي نُجريها وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، فإننا نستخدم أحكام مهنية ونمارس الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. ونقوم أيضا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، مع الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساسا نستند إليه في إبداء رأينا. إن خطر عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من خطر عدم الكشف عن الأخطاء الناتجة عن الخطأ نظرا لأن الغش قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المُتعمد أو التحريف أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.
- التوصل الى فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لأجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المُستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات التابعة التي قامت بها الأطراف المكلفة بالحوكمة.
- صياغة خلاصة حول مدى ملائمة استخدام الأطراف المكلفة بالحوكمة لأساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة وما إذا كان هناك استنادا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها. عدم يقين جوهري يتعلق بالأحداث أو الظروف ومن شأنه أن يُلقي بظلال شك كبيرة حول قدرة الشركة على مواصلة عملياتها طبقا لمبدأ الاستمرارية. وإن خُصنا الى وجود عدم يقين جوهري، فنحن مطالبون بلفت العناية في تقرير تدقيقنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية أو تعديل رأينا إن كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن خُلاصتنا تستند الى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا. ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تجعل الشركة تتوقف عن مواصلة عملياتها طبقا لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات وما إذا كانت القوائم المالية تُظهرُ التعاملات والأحداث الكامنة على نحو يُحقق الغرض بطريقة عادلة.

نحن نتواصل مع الأطراف المكلفة بالحوكمة فيما يتعلق بالنطاق المُخطط للتدقيق وتوقيته ونتائج التدقيق الرئيسية من ضمن مسائل أخرى بما في ذلك أي نقص هام في الرقابة الداخلية نُحدده أثناء عملية تدقيقنا.

كما نقدم إقرارا الى الأطراف المكلفة بالحوكمة بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية ونُبلغها بكافة العلاقات والمسائل الأخرى التي يُعتقدُ بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا وكذلك الضمانات ذات الصلة حيثما كان ذلك ينطبق.

من ضمن المسائل التي نُبلغها الى الأطراف المكلفة بالحوكمة، فإننا نُحدد تلك المسائل التي كانت ذات أهمية أكثر في تدقيق القوائم المالية للفترة الحالية، وتمثل بالتالي مسائل تدقيق رئيسية. ونقدم وصفا لهذه المسائل في تقرير تدقيقها وذلك ما لم يكن هناك قانون أو لائحة تمنع الإفصاح العلني عن هذه المسألة أو في حالات نادرة للغاية. عندما نُقرر أن مسألة ما لا ينبغي أن تُدرج في تقريرنا نظرا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن الآثار السلبية المترتبة عن ذلك ستفوق فوائد المصلحة العامة لهذا الإفصاح.


تقرير مراقب الحسابات المستقل  
إلى الأفاضل/ مساهمي شركة ظفار للتأمين ش.م.ع.ع (تابع)

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

علاوة على ذلك، ووفقا لمتطلبات قانون الشركات التجارية العماني لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته وقواعد وشروط الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال، فإننا نُفيد بما يلي:

- (١) لقد حصلنا على كافة المعلومات التي نعتبرها ضرورية لغرض تدقيقنا.
- (٢) تحتفظ الشركة بدفاتر حسابات سليمة والقوائم المالية تتفق مع تلك الدفاتر.
- (٣) المعلومات المالية المُدرجة في التقرير السنوي تتفق مع دفاتر حسابات الشركة.

كذلك، فإننا نُفيد بأنه لم يسترَع انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن الشركة خرقت أيًا من الأحكام المُنطبقة لقانون الشركات التجارية العماني لسنة ١٩٧٤، وتعديلاته وقواعد وشروط الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال على نحو من شأنه التأثير بشكل جوهري على أنشطتها أو مركزها المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

  
بيبين كابور  
الشريك



**BDO**

مسقط  
التاريخ: ٢٧ فبراير ٢٠١٩